العسكريون الجنوبيون يعلقون الاعتصام ويوضحون الأسباب

عدن «الأمناء» علاء عادل حنش:

أعلنت القيادة الميدانية للهيئة العسكرية العليا والاعتصام بالعاصمة الجنوبية عدن أمس الأول الثلاثاء 1 ديسمبر/كانون أول 2020م تعليق الاعتصام الحقوقي العام المفتوح بالكامل ابتداء من 1 ديسمبر 2020م، من أمام مقر التحالف العربي.

وأكّدت، في بيان مطول حصلت «الأمناء» عليه، أن الإعلان يأتي بعد تفاهمات عديدة، مشيرةً إلى أن مسألة العودة للتصعيد أمر وارد في حال عدم تحقيق مطالبهم.

وقالت: «انطلاقًا من الأهداف والمهام العسكرية والأمنية والوطنية العامة التي رسمت وحددت أعمال ونشاط الهيئة العسكرية الجنوبي الطوعية فقد بذلتا رئاسة وقيادة الهيئة كل ما بوسعهما، واجتهد جميع أعضائها بما تمليه عليهم ضمائرهم، في نضال طوعي مثابر وحثيث لاستعادة حقوق كافة العسكريين والأمنيين المحتسبة والمكتسبة ورفع كافة أشكال الظلم والمظالم والمعاناة الممتدة لأكثر من (26) عامًا منذ حرب صيف 1994م، وكل هذه الجهود شارك في تنفيذها عشرات الآلاف من العسكريين ومناصريهم، وهذه الأنشطة والفعاليات مشهودة وعملية ولا ينكرها إلا جاحدًا».

وأضافت: «حتى لا نخوض في كافة الخطوات النضالية والاحتجاجية وتفاصيلها التي نفذتها الهيئة العسكرية العليا خلال السنوات الماضية من تأسيسها حتى يونيو وقبيل يوليو 2020م الماضي، لذلك فأننا نكتفي بالتعريج على أبرز المحطات».

وتابعت: «كما هو معلوم للجميع، في يونيو الماضي من عامنا هذا زادت معاناة العسكريين سوءًا بسبب عدم صرف المرتبات لـ(4) أشهر متتالية (مارس، أبريل، مايو، يونيو) جراء خرق حكومات الفساد المتعاقبة للدستور والقوانين المنفذة له واستمرار مماطلة واستهتار حكومة الفساد الحالية ومؤسساتها المالية بصورة متعمدة بعدم صرف مرتبات منتسبي الجيش والأمن الجنوبي وأسر الشهداء والجرحى والرفض المتعمد لتنفيذ قرارات وأحكام تسويات أوضاع المتقاعدين والمسرحين قسرا بالمنطقتين العسكريتين الرابعة والثانية، وإزاء ذلك، ونتيجة حرص قيادة الهيئة الدائم، ونأيها عن اتخاذ أيّ قرارات فردية فيما يخص أي خطوات تصعيدية إلا من بقرار جماعي صادر عن اجتماع عام لكافة الأطر القيادية والتنفيذية للهيئة وتنفيذا لذلك فقد دعت رئاسة الهيئة العسكرية لاجتماع موسع في 2 يوليو 2020م الماضي تم فيه على وجه التحديد مناقشة قضية عدم صرف المرتبات لـ(4) أشهر متتالة، وكذا المرتبات المتأخرة من الأعوام السابقة، ورفض الحكومة تنفيذ قرارات التسويات للمتقاعدين والمسرحين قسرا والأحكام القضائية الخاصة بالأمن السياسي والأمن العام، وعدم انتظام صرف مستحقات أسر الشهداء والجرحى، وجراء بالاجتماع تدارس خيارات تصعيدية متعددة واستقر الرأي باتخاذ قرار وبإجماع الحاضرين بدعوة عامة للتصعيد والاحتجاج والاعتصام، وتم تحديد مكانه وزمانه في 5 يوليو 2020م أمام مقر التحالف العربي لاعتبارات عديدة، وبدأ تنفيذ الفعاليات الاحتجاجية المقرة بالوقفة الاحتجاجية الرسمية بمهرجان خطابي حاشد أمام مقر التحالف، والذي أعلن في ختامه رئيس الهيئة، قائد الاعتصام، اللواء الركن صالح زنقل التحول على الفور إلى اعتصام حقوقي عام ومفتوح نصبت خيامه أمام مقر التحالف، والذي لازلنا مستمرين فيه حتى اليوم (الاثنين) وعلى مدى (150) يومًا تواليًا».

واستطردت: «في أوّل أيام الاعتصام 5 يوليو، وبأول لقاء لقيادة الهيئة والاعتصام بالقائم بأعمال قيادة التحالف تم تسليمهم مذكرة شاملة توضيحية رسمية تحوي المظالم والمطالب، موجهة لملوك ورؤساء وأمراء دول التحالف، ولمندوب الأمين العام للأمم المتحدة وجهات مسئولة أخرى»، مشيرًا إلى أنه خلال فترة الاعتصام توالت فعاليات تصعيدية احتجاجية أسبوعية كل يوم أحد ممثلة بمهرجانات خطابية وعروض عسكرية رمزية ومسيرات راجلة للبوابة الرئيسية للتحالف تخللتها بيانات مطالبة الحكومة ودول التحالف بسرعة تلبية مطالبنا المشروعة وأولها صرف كافة المرتبات».

وأكملت: «بعدها نفذنا وقفات احتجاجية وخطوات تصعيد أولية منها قطع الخط الرئيسي لدخول كافة الآليات العسكرية والمدنية المؤدي لداخل مقر التحالف بالوقفة الأولى لمدة ساعتان كرسالة انذارية، وفي وقفة لاحقة لنهار كامل، والتي على أثرها تم استدعائنا للقاء بالقيادة العسكرية لقوات الواجب (802) تم فيها إعادة تسليم القائد السعودي الجديد العميد الركن سمير العسيري نسخة من المذكرة الرسمية الأولى للهيئة المحتوية لكافة المظالم والمطالب، كما شرح رئيس الهيئة المعاناة والمظالم والمطالب والمماطلة من قبل الحكومة، من جانبه أكد القائد السعودي مشروعية الاعتصام والمطالب ووعد جازما بإيصال ذلك لقيادته العليا ومتابعة تنفيذ مطالب المعتصمين مع حكومة الشرعية، كل تلك التحركات الاحتجاجية التصعيدية أفضت لصرف مرتبات (مارس، أبريل) 2020م دفعة واحدة، ثم بعد عناء وصبر وتصعيد صُرف مرتب (مايو) فقط، وهكذا استمرت الحكومة بتكرار المماطلة وعدم صرف المرتبات لتتراكم لـ(4) أشهر، وشارفنا على منتصف نوفمبر ولم تصرف مرتبات (يونيو، يوليو، أغسطس، سبتمبر، أكتوبر) 2020م رغم كافة الاحتجاجات، والتواصلات المتكررة مع جهات عديدة ذات صلة».

وقالت: «كل هذا الانقطاع الطويل للمرتبات دون اكتراث من قبل حكومة الفساد ودول التحالف، في ممارسة سياسة التجويع والتركيع لشعب الجنوب وقواته المسلحة والأمن وأسر الشهداء والجرحى، لندعي لاجتماع موسع لكافة أطرها القيادية والتنفيذية بمقر الاعتصام، جراء تدارس خيارات التصعيد الممكن القيام بها، وتم إقرار بإجماع الحاضرين التصعيد النوعي الميداني الحاسم، وتمّت دعوة لفعالية احتجاجية تصعيدية متمثلة بإغلاق موانئ العاصمة عدن تزامنًا مع مرور (100) يوم على صمود الاعتصام، وأثناء المهرجان أعلن رئيس الهيئة اللواء الركن صالح زنقل تفاصيل خطة تصعيد ميدانية بإغلاق كافة بوابات ومنافذ موانئ عدن وإيقاف كافة الأنشطة، حيث سمى (كتائب الصمود، كتائب القادة الشهداء) التي أوكلت لها تنفيذ مهام الإغلاق للموانئ، ونُفذت خطة إغلاق الموانئ لـ(15) يوما على التوالي وتوقيف كافة الأعمال والأنشطة، مستثنين منع كافة المؤسسات الخدمية كالكهرباء والمياه والمستشفيات والصرف الصحي ونظافة العاصمة والجبهات والوحدات العسكرية والأمنية الجنوبية حرصًا على استمرار توفير الخدمات الضرورية لشعبنا وعدم التضييق المعاناة عليه، وقمنا بذلك التصعيد اضطرارًا، ولم يكن في قاموسنا العسكري والإنساني إيذاء الناس وعرقلة مصالحهم أمام المقرات العامة أو الموانئ أو المنشآت الأخرى، لولا قوة ضرر وأذى هذه الحكومة للشعب والقوات المسلحة الجنوبية والأمن وأسر الشهداء والجرحى جراء عدم صرف المرتبات لشهور، وعدم توفير خدمات شعبنا الجنوبي الضرورية المؤمنة للحياة الآدمية».

وأضافت: «بهذا الصدد نطالب قادة الوحدات العسكرية والأمنية والوحدات الفرعية والدوائر والكليات والمعاهد العسكرية بمراعات الظروف المادية القاسية لمنتسبي وحداتهم، والديون والأعباء الأسرية وانقطاع المرتبات لشهور، وإعادة النظر بوقف الاستقطاعات المالية عليهم، حيث يدرك الجميع أن صرف المرتبات لم يأتِ إلا بشق الأنفس، وصمود وثبات إخوانكم المعتصمين، حيث تم انتزاع المرتبات انتزاعا، لأن حكومة الفساد لم ولن يكن بحساباتها صرف تلك المرتبات ابتداء من (مارس، وحتى يوليو 2020م) وما بعدها، لولا ضغط الاعتصام وخطوات التصعيد الأخيرة، والتدخل الإيجابي والصادق من قبل محافظ العاصمة عدن أحمد لملس».

وتابعت: «(150) يومًا لم يواكب ساعاتها وأيامها وشهورها بكل قساوة ظروفها ومناخها إلا أولئك المعتصمين الثابتين المرابطين نهارا وليلا، أياما عصيبة بحرارة شموسها وعواصف ترابها الذي غطى المكان والخيام والملابس والأجساد والطعام والرياح العاتية التي حطمت الخيام وأوقعتها أرضا، نحن بهذا لا نغالي بذلك أبدا ولكن هذه حقيقة واقعة لن يدرك ويحس بها إلا من عاشها على الواقع، فلقد بلغت معاناة المعتصمين أشدها، ونتيجة تعمد حكومة الفساد عدم صرف المرتبات باعتبارها مصدر المعيشة الوحيد تدهورت الحالات الصحية لكثير المعتصمين الذين يعانون أمراض القلب والضغط والسكر وغيرها والذي لم يمتلكون قيمة الدواء ناهيك عن من أوصى لهم الأطباء بعمليات القسطرة وغيرها، ونتيجة لذلك أرتقى عديد المعتصمين شهداء بساحات الاعتصام، فرحمة الله عليهم جميعًا».

وأكملت: «تزامنت خطواتنا التصعيدية الأخيرة بإغلاق الموانئ مع اختيار وتعيين أحمد لملس محافظا لعدن واستشعارا منه بحجم المسؤولية الوطنية والإنسانية الملقاة عليه بادر بزيارات مخيمات المعتصمين، ودعوة القيادة الميدانية للهيئة للجلوس معهم عدت مرات أفضت لتفاهمات عملية صادقة، منها:

الشق الأول: فتح حساب خاص بالبنك المركزي تورد فيه كافة إيرادات موانئ العاصمة عدن تحت تصرف المحافظ وبنظر لجنة المتابعة المشكلة من الهيئة برئاسة العميد ركن صالح القاضي نائب رئيس الهيئة مقابل فتح كافة الموانئ.

الشق الثاني: صرف مرتبات (يونيو، يوليو) 2020م دفعة واحدة يقابلها تعليق للاعتصام، وقد تم تنفيذ ذلك من الجانبين.

وأكدت أن: «التفاهمات بعد صرف مرتبات (يونيو، يوليو) تقضي بتعليق الاعتصام، وتمكين المحافظ ولجنة المتابعة المشكلة من قبل الهيئة، وإعطائهم فرصة متابعة الجانب الحكومي بتنفيذ جدولة المطالب المتبقية، وهي (صرف مرتبات (أغسطس، سبتمبر) 2020م دفعة واحدة، وصرف مرتبات (أكتوبر، نوفمبر) دفعة واحدة، وصرف مرتبات ديسمبر 2020م في حينه، وانتظام صرف المرتبات شهريا نهاية كل شهر لعام 2021م، وصرف مرتبات شهرين دفعة واحدة من متأخرات الأعوام السابقة مع مرتبات كل شهر ابتداء من يناير 2021م، وتنفيذ قرارات التسويات والأحكام القضائية الخاصة بمعالجة أوضاع المتقاعدين والمسرحين قسرا من الجيش والأمن السياسي والامن العام، تليها بقية المطالب مالم فإن مسألة العودة إلى التصعيد أمر وارد».

وقالت: «استنادا لما تقدم فإن القيادة الميدانية للهيئة العسكرية العليا والاعتصام وبتفويض من أعضاء الاطر القيادية للهيئة وقادة واركانات (كتائب الصمود، وكتائب القادة الشهداء) تعلن تعليق الاعتصام الحقوقي العام المفتوح بالكامل ابتداء من 1 ديسمبر 2020م، من أمام مقر التحالف العربي».

وأضافت: «توجه القيادة الميدانية للهيئة العسكرية العليا والاعتصام أسمى آيات الشكر والتقدير للمحافظ أحمد لملس، ولكل الخيرين من أبناء شعبنا الجنوبي بالداخل والخارج شخوصاً ومؤسسات وهيئات ومكونات لوقوفهم الصادق وتضامنهم وإسنادهم بالقليل والكثير للاعتصام والمعتصمين، ونحيي كلٌ من(اللجنة التحضيرية للاعتصام ولجانها العاملة على جهودهم العظيمة والمتميزة بقيادة وإدارة كافة الأنشطة التصعيدية وفي إدارة وتنظيم مخيم الاعتصام، والابطال المعتصمين الثابتين المرابطين بمخيمات الاعتصام على مدى (5) أشهر، وكتائب الصمود، كتائب القادة الشهداء قيادات واركانات ومنتسبين على قيادة وتنفيذ خطوات التصعيد بمواقعهم بكل مهنية، وكافة ضباط الإمداد وإدارة القوى البشرية للاعتصام المرابطين على مدار الساعة، ومجموعات الخدمات ضباط وصف وجنود الذين أثبتوا نشاطا وتألقا دائما ومشهودا بالمخيم وأثناء الانتقالات التصعيدية، وكافة المحتشدين المتضامنين الذين لبوا كافة الدعوات والفعاليات الاحتجاجية والتصعيدية، ولوسائل الإعلام المختلفة الرسمية والشعبية والأهلية والشخصية على مواقفهم المشهودة في نشر وإعلاء قضية المعتصمين العسكريين والأمنيين على مدى شهور».

وتابعت: «لقد قادة القيادة الميدانية للهيئة والاعتصام كل فترة الاعتصام والتصعيد خلال (150) يوما بمهنية واقتدار، وشفافية ونزاهة عالية، وسخرت كل ما توفر لديها بالاهتمام والتشجيع بأحوال المعتصمين الثابتين المرابطين ليلاً ونهارا والمعتصمين النشطاء وممثلي وسائل الإعلام وتحفيزهم التحفيز المادي والمعنوي المتواضع والإشادة بهم وبمواقفهم، كما عملت على توفير بعض المواد المعيشية الإضافية».

وفي ختام بيانها أكدت أن: «هذه المحطة النضالية وتعليق الاعتصام ليس آخر المطاف، مجددين العهد في مواصلة مشوار نضالنا الطوعي حتى استعادة كافة حقوق منتسبي القوات المسلحة والأمن وتسوية أوضاع المتقاعدين والمقاومة وأسر الشهداء والجرحى، وتحسين مستوى الأجور (زيادة المرتبات)، وتحسين مستوى الخدمات لشعب الجنوب الصابر حتى وصولها إلى مستوى يليق به، وعليه فإن كل ذلك لن يتحقق إلا بتظافر جهود كافة المظلومين والمتظلمين، ووقوف كافة القادة العسكريين والأمنيين والمقاومة ومنتسبي وحداتهم وكافة منظمات المجتمع المدني الجنوبي جنبا إلى جنب لأن الهم والظلم والمعاناة مشتركة ومسألة النضال لرفع الظلم واستعادة الحقوق تهم الجميع».